الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية
L.E.R.D.F.D.A

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن: د/ النذير قمرة - جامعة المسيلة

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الوطني حول: "سلطات الضبط الاقتصادي في الجزائر - بين سلطة التشريع واشتراطات التعديل" المنظم من قبل مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

يوم 05 ديسمبر 2024 حضوريا وعن بُعد

بمداخلة بعنوان: في توزيع الاختصاص بين سلطات الضبط الاقتصادي والسلطة التنفيذية

عميد الكلية

مدير المخبر

الدكتور خرص عبد العزيز

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المدير
رقم الاعتماد: 181 بتاريخ: 31 مارس 2015
مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمّد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر القانون والأسرة والتنمية الادارية

Laboratory of Low, Family and Administrative Development

ينظم الملتقى الوطني الحضوري وعن بُعد حول:

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيس الملتقى

سلطات الضبط الاقتصادي في الجزائر- بين سلطة التشريع واشتراطات التعديل

الخميس 5 ديسمبر2024 بقاعة المحاضرات الفقيد ميلود بديار

The National Forum on:

The Economic Control Authorities in Algeria –Between the Power to Legislate and the Requirements of the Amendment

---

الهيئة المديرة والمشرفة على الملتقى

The Forum's governing body and supervisor

أ.د. بودلاعة عمار، مدير جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د. فوازلجلط ، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والمشرف العام للملتقى ومديره

أ.د عبداللطيف والي، رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د عبدالعزيز بوخرص، مدير المخبر

المُنسق العام للملتقى: ا.د.نادية ضريفي

د.النذير قمرة، رئيس الملتقى

رئيس اللجنة العلمية للملتقى:

دحمزة بوخروبة

نائب رئيس اللجنة العلمية للملتقى:

أ.د عبد المجيد صغير بيرم

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

د. إبراهيم رابعي

نائب رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

د. كمال فراحتية

المُكلف بالتحضير التقني للملتقى:

د. وليد ميرة

امانة الملتقى:

د. حسين مجناح

البرنامج العام لفعاليات الملتقى الوطني حول:

The general program of the activities of the National Forum on:

سلطات الضبط الاقتصادي في الجزائر- بين سلطة التشريع و اشتراطات التعديل

5 ديسمبر 2024

The Economic Control Authorities in Algeria –Between the Power to Legislate and the Requirements of the Amendment

December 5rd, 2024

الجلسة الافتتاحية للملتقى الوطني Opening Session of the National Forum 9h.30mn-12h.15mn **بقاعة المحاضرات الفقيد ميلود بديار التابعة للكلية** الخميس 5 ديسمبر 2024
تلاوة بينات من الذكر الحكيم
الاستماع إلى النشيد الوطني
الكلمة الترحيبية لمدير المخبر **أ.د عبدالعزيز بوخرص**
*كلمة رئيس الملتقى **د.النذير قمرة**
*كلمة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والمشرف العام ومدير الملتقى **أ.د فواز لجلط**
كلمة الأستاذ الدكتور عمار بودلاعة، مدير جامعة المسيلة والإعلان الرسمي لانطلاق فعاليات الملتقى
مداخلة افتتاحية للملتقى أ.د نادية ضريفي **نشأة وتطور الضبط الاداري و سلطات الضبط الاقتصادي في الجزائر** The emergence and development of administrative control and economic control authorities in Algeria L'émergence et le développement des autorités de contrôle administratif et économique en Algérie

فعاليات الورشة المخصصة للمداخلات حضوريا وعن بُعد Workshop activities dedicated to face-to-face and remote interventions 13h.15mn-18.h30mn
رئيس الورشة الأولى/ المشاركة عن بُعد وحضوريا أ.د عبدالعزيز بوخرص
بمساعدة: د.النذير قمرة و د. حمزة بوخروبة و د. إبراهيم رابعي

ملاحظة: لرئيس الورشة حرية توزيع المداخلات وضبط مدتها وفق متطلبات البرنامج

Note: The workshop chair is free to distribute the talks and adjust their duration according to the requirements of the program.

الرقم	اسم ولقب المُتدخل(ة) –الجامعة الأصلية	عنوان المُداخلة	ملاحظات
1	د. ياسمينة صياف – أستاذ مساعد" ب" جامعة المسيلة	حقيقة تحول المرفق العام الاقتصادي من نظام الوصاية إلى نظام الضبط؟	
2	د. عبد السلام هني ط.د.حليم قيزة– جامعة المسيلة	دور هيئات الضبط الاقتصادي في حماية السوق الاقتصادية طبقا للاختصاص التنظيمي والرقابي الممنوح لها	
3	د. ليندة عبد الله أستاذ محاضر "أ" جامعة جيجل	هيئات ضبط القطاع المصرفي بين التعديلات التشريعية والمقتضيات الضبطية	
4	د. الطيب شردود –أستاذ محاضر "أ"– جامعة المسيلة	تمييز الضبط الاقتصادي عن بعض أنواع الضبط الأخرى وتطوره	
5	أ.د يوسف جحيش– أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة1	دور سلطة الضبط الاقتصادي في مكافحة المضاربة الاقتصادية في الجزائر	
6	د. مصطفى دنفير– أستاذ محاضر" ب" جامعة سطيف2\	ضمانات عدم الاعتساف في السلطة القمعية المنوطة بهيئات الضبط الاقتصادي والمالي	
7	د.السعيد قاوي– أستاذ محاضر"ب" جامعة المسيلة	سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية بين النظام القانوني ومقوّمات الاستقلالية	
8	د. فاطمة الزهراء بوقطة–أستاذ محاضر"أ" جامعة جيجل	الاختصاص التحكيمي لسلطة البريد والاتصالات الالكترونية	

9	ط.د نصير زرواق- ط.د يوسف بن يحي – جامعة صفاقس- كلية الحقوق – تونس	مجلس المنافسة آلية لضبط السوق في التشريع الجزائري	
10	ط. د/ الوردي جلال ط. د/ احمد كمون- جامعة الوادي	مكانة مجلس المنافسة في ضبط السوق	
11	أ.د عبدالمجيد صغير بيرم أستاذ التعليم العالي-جامعة المسيلة د.عائشة زرواق-أستاذ محاضر "أ" جامعة تسمسيلت	الضبط الاقتصادي وأثره في ترقية بيئة الأعمال في الجزائر	
12	د.عمارة عمارة- أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة	اختصاص سلطة الضبط البريد والاتصالات الالكترونية في توقيع العقوبات الجزائية	
13	د.النذير قمرة-أستاذ محاضر "أ- جامعة المسيلة ط.د. عيسى الهادي-جامعة صفاقس، تونس	في توزيع الاختصاص بين سلطات الضبط الاقتصادي والسلطة التنفيذية	
14	د. بدر الدين فنيش-جامعة المسيلة ط.د فيصل عريوة.- جامعةالجزائر 1	دور سلطات الضبط الاقتصادي في حماية حقوق المستهلك.	
15	د. سليم عليوة-أستاذ محاضر "ا" أ.د مصطفى زناتي، أستاذ التعليم العالي جامعة المسيلة	الدور الضبطي لمجلس المنافسة في حماية المُنافسة-بين تنوع آليات التدخل ومحدودية الفعالية.	

فعاليات الورشة المخصصة للمداخلات حضوريا وعن بُعد Workshop activities dedicated to face-to-face and remote interventions 13h.15mn-18.h30mn
رئيس الورشة الثانية/ المشاركة عن بُعد وحضوريا أ.د عبد المجيد صغير بيرم
بمساعدة:أ.د. خالد عطوي و د. حسين سالم

ملاحظة: لرئيس الورشة حرية توزيع المداخلات وضبط مدتها وفق متطلبات البرنامج

Note: The workshop chair is free to distribute the talks and adjust their duration according to the requirements of the program

1	ط.د. بوبعاية رضا – جامعة الأغواط	مجلس منافسة كآلية فعالة لممارسة الضبط الاقتصادي في اطار مكافحة الفساد.	
2	د.دنيا بوسالم–أستاذ محاضر "أ" جامعة عنابة	علاقة مجلس المنافسة بالسلطات الدستورية الثلاث للدولة– في التجربة الجزائرية.	
3	د. عمر حطاطاش–أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة	السلطة القمعية لسلطات الضبط – تكريسا لسياسة رفع التجريم.	
4	د. الزبير بن النوي–أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة	الرقابة القضائية على الصلاحيات القمعية لسلطات الضبط كضمانة لحماية الحقوق والحريات	
5	د. هشام مسعودي– أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة	إستراتيجية التشريع الجزائري في الضبط الاقتصادي في قانون الاستثمار	
6	د. مراد يرمش–أستاذ محاضر "ب" جامعة المسيلة	دور الضبط الاقتصادي كآلية لضبط وتسيير النشاط الاقتصادي	
7	د. حسين سالم– أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة	قراءة في مفاهيم سلطات الضبط الاقتصادي	
8	د.شريفي عماد –أستاذ محاضر "أ" جامعة الوادي	الفساد في القطاع الخاص: تأثيره على الاقتصاد الوطني وكيفية التعامل معه من خلال سلطات الضبط.	

9	ط.د. عبد الحق قارة المركز الجامعي – النعامة.	مهام وسلطات الضبط الاقتصادي	
10	د. كمال داود–أستاذ محاضر "أ"–جامعة المسيلة	الضبط الاقتصادية وألية منع الاحتكار والتحكم في السوق المحلية	
11	د.إبراهيم بلمهدي–أستاذ مساعد "أ"–جامعة المسيلة د.دالي السعيد–جامعة المدية	أهمية الضبط الاقتصادي في جذب الاستثمار	
12	د.عدنان دفاس–أستاذ محاضر "أ"–جامعة جيجل	نقائص الأمر رقم 03–03 المتعلق بالمنافسة وضرورة التعديل	
13	أ.د. سامية خرخاش أستاذ التعليم العالي د. أسماء خرخاش– أستاذ محاضر "أ" جامعة المسيلة	آليات تدخل سلطات الضبط الاقتصادي في منع الاحتكار	
14	د. يحياوي حمزة –أستاذ محاضر "أ" د.لعمارة عبد الرزاق–أستاذ مساعد "أ" جامعة المسيلة	مجلس المنافسة بين ضبط النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة	
15	د. مسعودي رشيد–محاضر "أ"–جامعة المسيلة	نحو سلطة ضبط مستقلة في مجال التجارة الالكترونية في الجزائر	
16	د.زيتوني عادل–أستاذ محاضر "ب"–	توزيع الاختصاص بين سلطات الضبط الاقتصادي والسلطة التنفيذية	
قراءة توصيات الملتقى			
	اختتام الملتقى		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ★ كلية الحقوق والعلوم السياسية ★ رئيس الملتقى

الملتقى الوطني حول: سلطات الضبط الاقتصادي في الجزائر- بين سلطة التشريع واشتراطات التعديل

المنعقد بتاريخ: 5 2024/12/0

عنوان المداخلة: في توزيع الاختصاص بين سلطات الضبط الاقتصادي والسلطة التنفيذية

الأستاذ : قمرة النذير / أستاذ محاضر -أ- *

كلية الحقوق والعوم السياسية – جامعة المسيلة

طالب الدكتوراه: عيدى اليادي

جامعة صفاقس - تونس

ملخص :

توزيع اختصاص الضبط الاقتصادي بين السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة في الجزائر يعتمد على مبدأ التخصصية والتكامل. بينما تشرف الوزارات على الجوانب العامة للسياسة الاقتصادية وتنفيذها، تتولى الهيئات المستقلة مهام الضبط والرقابة الفنية والمهنية لضمان الحياد والكفاءة. هذا التوزيع يضمن تعزيز النمو الاقتصادي مع حماية مصالح الدولة والمستهلكين .

فالسلطة التنفيذية في الجزائر هي العمود الفقري لضبط الاقتصاد من خلال الوزارات القطاعية والأجهزة التنفيذية المتخصصة. وهي مسؤولة عن تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، إدارة الموارد، وضمان استقرار الأسواق بالتنسيق مع الهيئات المستقلة والسلطات المحلية.

اما الهيئات المستقلة للضبط الاقتصادي في الجزائر هي أدوات حيوية لضمان تنظيم القطاعات المختلفة، تعزيز الشفافية، ودعم المنافسة. تعتمد فعاليتها على استقلاليتها، كفاءتها، وقدرتها على التكيف مع المستجدات الاقتصادية. ومع التحديات المتزايدة، تبقى هذه الهيئات ضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد وتحفيز النمو المستدام

هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على فعالية الهيئات المستقلة وقدرتها على تحقيق أهدافها في ضبط الاقتصاد وتعزيز التنافسية. معالجة هذه التحديات تتطلب تعاونًا بين السلطات التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى تعزيز البنية التحتية للهيئات وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي

أهمية الهيئات المستقلة في الاقتصاد الجزائري

1. تعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة الموارد والأسواق.
2. دعم البيئة الاستثمارية من خلال ضمان المنافسة وحماية حقوق المستثمرين.
3. تحقيق التوازن بين تدخل الدولة وحرية السوق.
4. ضمان استقرار القطاعات الاستراتيجية بما يخدم التنمية المستدامة.

توزيع اختصاص الضبط الاقتصادي والسلطة التنفيذية في الجزائر :

موضوع توزيع الاختصاص بين سلطات الضبط الاقتصادي والسلطة التنفيذية يعنى بأهمية كبيرة من حيث توزيع الصلاحيات فيما بينها لتحقيق منظومة اقتصادية ناجعة .

وضمان التوازن بين حرية السوق وضمان استقرار الاقتصاد الوطني. كما يشمل هذا التوزيع مهامًا مناطة بالسلطة التنفيذية، والهيئات المستقلة، والوزارات القطاعية، وفقًا لطبيعة المجالات الاقتصادية التي تتطلب الضبط.

فتعتبر السلطة التنفيذية أهم سلطة في النظام الدولي فهي قاطرة باقي سلطات الدولة ، وفي الجزائر وكباقي دول العالم تتميز هذه السلطة باتساع كبير لصلاحياتها على حساب باقي السلطات الأخرى ويتجلى ذلك من خلال التعديلات التي مست دساتير الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا ،فقد ازدادت

اتساعا ، فقد وضع التعديل الأخير للدستور شروط دستورية و أخرى قانونية لمن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية فالشروط الدستورية مذكورة في المادة87 من الدستور أما الشروط القانونية فجاء بها القانون العضوي رقم 16-10 لسنة 2016 وكذا مرحلة الاقتراع وإعلان النتائج ومدة المهمة الرئاسية وانتهائها. أما الوزير الأول وطاقمه الحكومي فقد حددت لهم صلاحيات شكلية أقرب منها إلى الصلاحيات الإدارية وذلك بسبب هيمنة رئيس الجمهورية على اغلب الصلاحيات التنفيذية. وتعتبر السلطة التشريعية أهم سلطة مراقبة لعمل السلطة التنفيذية فالصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية في الظروف العادية وغير عادية على السواء ألزمت وجود رقابة برلمانية لنشاط هذا الأخير وجميع أعضاء حكومته أما عن العلاقة بالسلطة القضائية ،فتتجلى في صلاحيات رئيس الجمهورية في رئاسته للمجلس الأعلى للقضاء والحق في إصدار العفو و تخفيض العقوبات وتعيين رئيس ونائب المجلس الدستور و أربعة أعضاء آخرين منه وتعيين القضاة ورئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس الدولة ، أما الرقابة القضائية فتتجلى في الرقابة على الأوامر المتخذة في الحالات الاستثنائية وكذا الرقابة على عمل الإدارة في الظروف العادية كل هذه الرقابة تساهم في منع تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات في الدولة .

وفي هذا البحث سنتناول كيف وزع المشرع الصلاحيات بين سلطة الضبط والسلطة التنفيذية ؟

1/ دور السلطة التنفيذية في الضبط الاقتصادي :

السلطة التنفيذية في الجزائر تلعب دورًا جوهريًا في إدارة الاقتصاد الوطني وتنظيم النشاطات الاقتصادية بما يضمن التوازن بين حرية السوق ومتطلبات التنمية والاستقرار. تتكون السلطة التنفيذية في الجزائر من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحكومة. يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة تشمل تعيين الوزراء، وإصدار المراسيم، والتوقيع على المعاهدات الدولية. كما يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مما يمنحه سلطات إضافية في مجالات الأمن والدفاع

أولاً: اختصاصات السلطة التنفيذية في الضبط الاقتصادي

1. **وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية**:

- ✓ الحكومة مسؤولة عن صياغة سياسات التنمية الاقتصادية، مثل الخطط الخمسية، وإدارة القطاعات الاستراتيجية.
- ✓ تشرف على السياسات المالية، النقدية، والتجارية لضمان تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

2. **إدارة الموارد الوطنية:**

- ✓ الإشراف على استغلال الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز، والمعادن، بما يخدم المصالح الاقتصادية للبلاد.
- ✓ توزيع العائدات الوطنية لتحقيق التنمية الإقليمية والعدالة الاجتماعية.

3. **تنظيم الأسواق:**

- ✓ الحكومة تعمل على مراقبة الأسواق الداخلية وضمان استقرار الأسعار من خلال وزارات مختصة وأجهزة تنفيذية.
- ✓ وضع القيود والتدابير اللازمة لمنع الاحتكار وضمان المنافسة العادلة.

4. **تشجيع الاستثمار:**

- ✓ الحكومة، من خلال وزاراتها وأجهزتها (مثل وكالة تطوير الاستثمار ANDI)، تسعى لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ✓ إصدار القوانين والإجراءات التي تسهل مناخ الأعمال وتزيل العقبات أمام المستثمرين.

5. **التنسيق مع الهيئات المستقلة:**

- ✓ تتعاون الحكومة مع الهيئات التنظيمية المستقلة (مثل مجلس المنافسة وسلطات ضبط الطاقة والبريد) لضمان تنفيذ القوانين واللوائح بشكل فعّال.

ثانيًا: الوزارات القطاعية ودورها في الضبط الاقتصادي

لكل وزارة ضمن الحكومة اختصاص محدد في إدارة وتنظيم جزء من النشاط الاقتصادي:

1. وزارة المالية:

- ✓ مسؤولة عن إعداد الموازنة العامة للدولة.
- ✓ إدارة الضرائب والجمارك وضمان تحصيل الإيرادات الوطنية.
- ✓ الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية بالتنسيق مع بنك الجزائر.

2. وزارة التجارة:

- ✓ تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير.
- ✓ مراقبة أسعار السلع والخدمات ومنع الاحتكار.
- ✓ حماية حقوق المستهلكين وتنظيم الأسواق التجارية.

3. وزارة الطاقة والمناجم:

- ✓ الإشراف على قطاع النفط والغاز وإدارة الاستثمارات في هذا المجال.
- ✓ ضمان استغلال الموارد الطبيعية بطرق مستدامة واقتصادية.

4. وزارة الصناعة والإنتاج:

- ✓ تطوير الصناعة الوطنية وتشجيع المشاريع الصناعية الكبرى.
- ✓ توفير البنية التحتية اللازمة للمناطق الصناعية وتسهيل الاستثمار الصناعي.

5. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

- ✓ ضبط القطاع الزراعي وضمان الأمن الغذائي.
- ✓ تقديم الدعم للفلاحين وتحفيز الإنتاج الزراعي.

6. وزارة النقل:

- ✓ تنظيم قطاع النقل البري، الجوي، والبحري.
- ✓ تطوير البنية التحتية للنقل بما يعزز حركة البضائع والأفراد.

7. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

- ✓ تنظيم سوق العمل وتحقيق توازن بين العرض والطلب.
- ✓ حماية العمال وضمان استقرار سوق العمل.

ثالثًا: الأجهزة التنفيذية التابعة للحكومة

- **المديريات العامة:**

- ✓ مثل المديرية العامة تنظيم قطاع النقل البري، الجوي، والبحري.
- ✓ تطوير البنية التحتية للنقل بما يعزز حركة البضائع والأفراد
- ✓ تنظيم سوق العمل وتحقيق توازن بين العرض والطلب.
- ✓ حماية العمال وضمان استقرار سوق العمل.
- ✓ للجارك التي تنظم التجارة الخارجية وتفرض الضرائب على الاستيراد والتصدير.
- ✓ المديرية العامة للضرائب التي تضمن تحصيل الضرائب بشكل عادل ومنظم.

- **الوكالات الوطنية:**

- ✓ مثل وكالة تطوير الاستثمار (ANDI) التي تعمل على جذب المستثمرين من خلال تسهيلات وضمانات.
- ✓ وكالة ضبط المحروقات (ARH) التي تشرف على قطاع النفط والغاز.

رابعًا: العلاقة مع السلطات المحلية

- ✓ تعمل السلطة التنفيذية على تمكين السلطات المحلية (الولايات والبلديات) من تنفيذ سياسات اقتصادية على مستوى محلي.
- ✓ تتولى الولايات والبلديات مسؤوليات مثل إدارة الأسواق، تشجيع الاستثمار المحلي، وتنظيم الأنشطة التجارية بالتنسيق مع الوزارات المركزية.

خامسًا: التحديات التي تواجه السلطة التنفيذية في الضبط الاقتصادي

- ✓ التكيف مع المتغيرات العالمية :مثل تقلبات أسعار النفط، الذي يشكل مصدر دخل رئيسي للجزائر.
- ✓ ضمان الشفافية والكفاءة :خاصة في إدارة الموارد الوطنية ومنع الفساد.
- ✓ التوازن بين التدخل الحكومي وحرية السوق :تحقيق هذا التوازن دون الإضرار بالنمو الاقتصادي أو استقرار الأسعار.
- ✓ تشجيع التنويع الاقتصادي :تقليل الاعتماد على المحروقات وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة.

2/ الهيئات المستقلة للضبط الاقتصادي:

الهيئات المستقلة للضبط الاقتصادي هي مؤسسات تُنشأ لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم الأسواق وحماية المنافسة وتعزيز الشفافية في النشاطات الاقتصادية. تتميز هذه الهيئات باستقلالها النسبي عن السلطة التنفيذية لضمان الحياد والفعالية في أداء مهامها.

اولا : أهداف ودور الهيئات المستقلة

1. ضمان المنافسة العادلة:

- ✓ مكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة.

- ✓ تشجيع بيئة اقتصادية قائمة على المنافسة الشفافة.

2. تنظيم القطاعات الاستراتيجية:

- ✓ ضمان كفاءة واستدامة القطاعات الحيوية مثل الطاقة، الاتصالات، والبريد.
- ✓ توفير الإطار التنظيمي والتقني لإدارة هذه القطاعات.

3. حماية المستهلك:

- ✓ مراقبة جودة المنتجات والخدمات.
- ✓ ضمان حق المستهلك في الحصول على المعلومات واتخاذ قرارات مدروسة.

4. تعزيز الشفافية والرقابة:

- ✓ الإشراف على الأسواق المالية والتجارية لضمان النزاهة.
- ✓ ضبط أسعار السلع والخدمات عند الضرورة.

ثانيا :أهم الهيئات المستقلة في الجزائر

1) مجلس المنافسة :

- **الاختصاصات:**
  - ✓ مراقبة الأسواق لضمان احترام قواعد المنافسة.
  - ✓ التحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة مثل الاتفاقات السرية والاحتكار.
  - ✓ تقديم توصيات للحكومة بشأن تحسين بيئة الأعمال.
- **الاستقلالية :**يتمتع بسلطة اتخاذ قرارات ملزمة في القضايا المعروضة عليه.
- **أهمية دوره :** يساهم في حماية السوق من الهيمنة الاقتصادية وتعزيز بيئة تنافسية نزيهة.

2) سلطة ضبط المحروقات(ARH)

- **الاختصاصات:**
  - ✓ تنظيم استغلال الموارد النفطية والغازية.
  - ✓ مراقبة الامتثال للمعايير البيئية والفنية.
  - ✓ إصدار التراخيص للشركات العاملة في قطاع المحروقات.
- **الاستقلالية :**تعمل بشكل مستقل لضمان حياديتها في اتخاذ القرارات.
- **أهمية دورها :**تضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وهي قطاع حيوي للاقتصاد الجزائري.

3) سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

- **الاختصاصات:**
  - ✓ تنظيم قطاع الاتصالات والبريد.
  - ✓ ضمان توفير خدمات ذات جودة للمستهلكين بأسعار معقولة.
  - ✓ تعزيز المنافسة بين شركات الاتصالات.

- **أهمية دورها** :تعزيز التكنولوجيا والابتكار في قطاع الاتصالات ودعم الاقتصاد الرقمي.

4) سلطة ضبط الكهرباء والغاز

- **الاختصاصات:**

✓ الإشراف على إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز.
✓ ضمان وصول الطاقة بأسعار معقولة للمواطنين.
✓ مراقبة جودة الخدمات.

- **أهمية دورها** :تسهم في توفير الطاقة بشكل مستدام وضمان الأمن الطاقوي.

5) هيئة ضبط الأوراق المالية

- **الاختصاصات:**

✓ الإشراف على أسواق المال.
✓ ضمان الشفافية في عمليات تداول الأسهم والأوراق المالية.
✓ حماية المستثمرين من التلاعب أو الاحتيال.

- **أهمية دورها** :تعزيز ثقة المستثمرين ودعم الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأسواق المالية.

6) سلطة ضبط النقل :

- **الاختصاصات:**

✓ تنظيم نشاطات النقل البري، البحري، والجوي.
✓ مراقبة الامتثال للمعايير الفنية والسلامة.
✓ تعزيز الاستثمارات في قطاع النقل.

- **أهمية دورها** :تطوير البنية التحتية للنقل وتحسين كفاءته لدعم النمو الاقتصادي.

ثالثا : خصائص الهيئات المستقلة في الجزائر

الهيئات المستقلة للضبط الاقتصادي في الجزائر تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لضمان حوكمة اقتصادية عادلة وكفاءة في إدارة الموارد والأسواق. وتتميز بعدد من الخصائص التي تحدد دورها وآليات عملها، وهي:

1) الاستقلالية القانونية والإدارية

- الاستقلالية القانونية:
  - ✓ تُنظَّم الهيئات المستقلة وفق قوانين خاصة تمنحها صلاحيات واضحة ومحددة بعيدًا عن التأثير المباشر للسلطات التنفيذية.
  - ✓ يتمتع القائمون عليها باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات دون تدخل سياسي أو إداري.
- الاستقلالية المالية:
  - ✓ تُموَّل هذه الهيئات عادة من مصادر مستقلة مثل الرسوم الإدارية المفروضة على الشركات، التراخيص، والغرامات التي تصدرها.

- ✓ يهدف التمويل المستقل إلى ضمان حيادها وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها دون الاعتماد الكامل على ميزانية الدولة.

2) التنسيق مع السلطات التنفيذية

- التعاون مع الوزارات:
  - ✓ تعمل الهيئات المستقلة على تنفيذ القوانين بالتنسيق مع الوزارات المعنية، لضمان تحقيق أهداف السياسات الوطنية.
  - ✓ تقدم الهيئات تقارير دورية للحكومة حول سير أعمالها والنتائج المحققة.
- التكامل بين الأدوار:
  - ✓ يُعتبر التنسيق ضرورة لتجنب التداخل أو التناقض بين الهيئات المستقلة والسياسات الحكومية.
  - ✓ تعمل هذه الهيئات كمستشارين تقنيين للحكومة في المجالات ذات العلاقة.

3) التخصصية

- التركيز على قطاع معين:
  - ✓ كل هيئة تُنشأ لمعالجة قضايا محددة في قطاع معين، مثل الطاقة، النقل، الاتصالات، أو المنافسة.
  - ✓ يساعد التخصص في تحسين الأداء وضمان الفعالية في التنظيم والرقابة.
- الخبرة الفنية:
  - ✓ توظف الهيئات خبراء متخصصين في المجالات التي تعمل بها لضمان اتخاذ قرارات مبنية على دراسات علمية وتحليل دقيق.
  - ✓ تُعدّ التخصصية أساسية لضمان جودة القرارات وفعاليتها في حل المشكلات القطاعية.

4) إجراءات الإنفاذ

- الصلاحيات التنفيذية:
  - ✓ تمتلك الهيئات المستقلة صلاحيات قانونية تمكنها من فرض إجراءات ملزمة.
  - ✓ تشمل هذه الصلاحيات فرض غرامات مالية، تعليق أو إلغاء التراخيص، وحتى إحالة المخالفات إلى القضاء في حال الضرورة.
- مراقبة الامتثال:
  - ✓ تقوم الهيئات بمراقبة مدى التزام الفاعلين الاقتصاديين بالقوانين واللوائح التنظيمية.
  - ✓ تُصدر قرارات ملزمة في حال وجود تجاوزات، بما يعزز الالتزام بالقوانين.

أهمية هذه الخصائص

- ✓ تعزيز الشفافية :الاستقلالية تقلل من تأثير المصالح السياسية وتضمن أن القرارات تُتخذ بناءً على معايير مهنية.
- ✓ ضمان الحياد :التخصص والصلاحيات التنفيذية يجعل الهيئات أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها.
- ✓ دعم الاقتصاد الوطني :التنسيق مع السلطات التنفيذية يساهم في تحقيق سياسات اقتصادية متكاملة تخدم مصلحة البلاد.

رابعا : التحديات التي تواجه الهيئات المستقلة

رغم الدور الحيوي الذي تؤديه الهيئات المستقلة في ضبط الاقتصاد وتنظيم الأسواق، تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر على فعاليتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها. ومن أبرز هذه التحديات:

1/ ضمان استقلاليتها الفعلية:

التحدي:رغم أن القوانين تنص على استقلال الهيئات، فإن الواقع قد يشهد تدخلات من السلطة التنفيذية أو ضغوطًا سياسية تؤثر على حيادها.

قد يتم التأثير على قرارات هذه الهيئات بشكل غير مباشر من خلال تعيين مسؤولين في مناصب قيادية داخلها بطرق تفتقر إلى الشفافية.

الأثر: يضعف هذا التدخل الثقة في عمل الهيئات ويقلل من فعاليتها.ويؤدي إلى نزاعات بين الأطراف الفاعلة ويضر بتطبيق القوانين بشكل عادل.

الحل المقترح: تعزيز الإطار القانوني لضمان استقلالية فعلية وواضحة عن السلطة التنفيذية.ووضع آليات للرقابة والمساءلة تضمن حياد هذه الهيئات.

2/ التمويل

التحدي:تعاني بعض الهيئات من نقص التمويل الكافي لتغطية نفقاتها وتنفيذ مهامها بفعالية.والاعتماد على ميزانية الدولة قد يجعلها عرضة للتأثيرات السياسية، بينما التمويل الذاتي غير مستقر في بعض الحالات.

الأثر:يؤثر نقص التمويل على قدرة الهيئات على توظيف الكفاءات المتخصصة.ويحد من قدرتها على الاستثمار في التكنولوجيا أو البحوث الضرورية لتحسين أدائها.

الحل المقترح: تنويع مصادر تمويل الهيئات من خلال فرض رسوم تنظيمية على الشركات أو فرض غرامات على المخالفين. اعتماد نماذج تمويل مستدامة تضمن الاستقلال المالي.

2/ التكيف مع التطورات الاقتصادية :

التحدي : تواجه الهيئات صعوبة في مواكبة التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، مثل ظهور اقتصاد الرقمنة، التكنولوجيات الجديدة، أو الأزمات الاقتصادية المتكررة. والقوانين والإجراءات التنظيمية قد تكون قديمة وغير متوافقة مع المستجدات.

الأثر: يضعف ذلك قدرة الهيئات على تنظيم القطاعات الاقتصادية بفعالية.ويجعلها أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي وأقل قدرة على حماية الأسواق المحلية.

الحل المقترح : تحديث القوانين بانتظام لتتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية. و تنظيم برامج تدريبية وورش عمل دورية لتعريف العاملين بأحدث التوجهات العالمية.

3/ .نقص الكفاءات المتخصصة

التحدي: تعاني بعض الهيئات من نقص الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة، خاصة في القطاعات التقنية أو شديدة التخصص. صعوبة جذب الكفاءات العالية بسبب ضعف الحوافز أو الرواتب مقارنة بالقطاع الخاص.

الأثر: يقلل ذلك من كفاءة الهيئات في أداء دورها الرقابي والتنظيمي. و يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات أو اتخاذ قرارات غير مدروسة.

الحل المقترح: تحسين ظروف العمل داخل الهيئات لجذب الكفاءات المتخصصة. و التعاون مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير برامج تأهيل وتدريب تستهدف العاملين في هذه الهيئات.

المراجع :

ـ بعلي محمد الصغير ، القانون الاداري ، التنظيم الاداري النشاط الاداري دار العلوم للنشر والتوزيع ط1 عنابة 2004.

ــ بوشعير السعيد ، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى الجزائر

ــ لعشب محفوظ ، القانون المصرفي سلسة القانون الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000.